الخطوط الحمراء للمفاوض الوطني الفلسطيني

يحسن بنا الصمت تماما إذا كنا ممن يتجاهلون حقيقة كون المفاوضات في جوهرها عبارة عن مقابلة بين القوى، وتجاهلنا بالتالي أن اختلال ميزان القوى بيننا وبين الإسرائيليين سيؤدي إلى الانتقاص من حقوقنا وإلى تجريعنا ما لا نحب أن نتجرعه. ولكن هذه البديهية التي نفهمها، والتي تحمل البعض منا على رفض المفاوضات من حيث المبدأ، في الزمن الراهن على الأقل، وتحمل البعض على القبول بالمفاوضات وسيلة لتسوية عادلة قدر الإمكان ودائمة أو غير دائمة حسب ما تأتي به تقلبات الزمان، قد استخدمت من قبل الجانب الإسرائيلي استخداما ابتزازيا يريد أن يحول المفاوضات إلى سلسلة من الإملاءات، بحجة الأمن أحيانا، وبحجة المصالح الحيوية أحيانا أخرى، وبحجة حراجة موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام منافسيه السياسيين في الكنيست تارة ثالثة، وبدون حجة على الإطلاق أحيانا!حتى وصل الأمر إلى محاولة إرغام الجانب الفلسطيني على التسليم بالمقولات الأيدولوجية الإسرائيلية، وذلك ما لا يمكن التفاوض في ظله مهما كانت النتائج.

كان الإسرائيليون وحماتهم الأمريكيون هم الذين عرضوا مبدأ التسوية أصلا على القيادة الفلسطينية.. منذ شرع بعض رجالات الكونغرس يفدون فرادى ومثاني على مكتب ياسر عرفات في بيروت في السبعينات ليتحدثوا عن إمكانيات التسوية.. حتى قام جيمس بيكر بجولته الشهيرة على البلدان العربية بعد نهاية حرب الخليج. وإن ننس لا ننسى أن شيمون بيريس هو من طلب من الأمريكيين بعد اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ أن يوفدوا مبعوثيهم إلى المنطقة لتنشيط السياسة والتفاوض بدلا من ترك الشارع الفلسطيني، وربما العربي لاحقا، يقذف بحممه المكبوتة على الكيان الاحتلالي.

لم يطلب الإسرائيليون آنذاك من الفلسطينيين - لا مباشرة ولا بواسطة حماة إسرائيل الأمريكيين - أن يستسلموا بدون قيد ولا شرط. لقد طلبوا التسوية والسلام وفقا لقرارات وافقت عليها الولايات المتحدة من قبل في الأمم المتحدة.

لقد جعل الإسرائيليون الدعوة إلى السلام مصيدة. فمنذ البداية تنكروا لتوقيعهم على الاتفاق المرحلي، وهم لم يقولوا إن التوقيع مزيف مثلا، ولكن قالوا إن النصوص تحتمل أكثر من تفسير، وعندما اجتهد المفاوض الفلسطيني لكي يفحمهم بالحجة القوية واضعا إياهم أمام وضوح المعاني التي لا تحتمل التأويل، ضاقوا به ذرعا حتى قال قائلهم : المسألة ليست مسألة نصوص بل مصالح حيوية! وهم يأتون الآن للتفاوض معنا على قضايا الحل النهائي - دون أن ينفذوا استحقاقات الحل المرحلي - ونفاجأ بلهجتهم تزداد تباعدا عن مناخ التسوية وعقلية التسوية، وتصبح لهجة آمرة مهددة متوعدة، ويصبح تعاملهم معنا تارة كأننا نحن المفاوض الياباني الجالس يتلقى تعليمات ماك آرثر بعد قصف هيروشيما وناجازاكي في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأخرى كأننا أغبياء مغفلون لا حساب لعقلنا، وثالثة كأن الشعب الفلسطيني أصبح مهيأ لاعتناق العقيدة السياسية الصهيونية والتسليم بأن ساحة الحرم القدسي الشريف هي جبل الهيكل كما يقول باراك وبن عامي حديثا، بعدما قالها الحاخامات المتطرفون المتعصبون قديما.

صار الإسرائيليون الذين دأبوا على تجاهل قرارات الأمم المتحدة فعليا، يظنون أن في الإمكان أخذ توقيع ممثلي الشعب الفلسطيني على إلغاء قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص القدس، وإجمالا بخصوص القضية الفلسطينية .

واليوم ـ ونحن على شفا جولة جديدة من المفاوضات التي قد تستغرق شهرا ـ يهمنا أن نشير إلى أهم الخطوط الحمراء التي لا يمكن لأية تسوية يتم التوصل إليها أن تحظى بالنفاذ وبالديمومة دون مراعاتها :

أولا ـ القدس ومسجدها الأقصى وكنيسة قيامتها مناطق سيادة عربية فلسطينية. ولا يجوز لأي ممثل للشعب الفلسطيني أن يتنازل عن ذلك صراحة ولا ضمنا، كما لا يجوز التوقيع على أية وثيقة تشتمل على عبارة " جبل الهيكل ".

ثانيا ـ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حق ثابت لا يملك أحد أن يتنازل عنه ولا أن يقايض عليه بمال مهما بلغت قيمته.

ثالثا ـ المياه الجوفية في الضفة والقطاع لا تكفي حاجات العرب أهل البلاد. ويجب أن تتضمن التسوية نصوصا صريحة بامتناع الإسرائيليين عن نهب المياه الجوفية، وذلك بإزالة المستوطنات ومضخاتها التي تعمل ليلا نهارا في نهب المياه وضخها من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل. وكذلك إزالة مصائد المياه الواقعة على حدود قطاع غزة، وتقوم بالعمل ذاته. ويجب أن يكون للفلسطينيين نصيبهم في مياه طبريا والأردن.

رابعا ـ لا سبيل للاعتراف بشرعية بقاء أية مستوطنة من المستوطنات التي أنشئت بعد عام ١٩٦٧، وعلى الأخص المستوطنات التي بنيت بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ـ١.

خامسا ـ حدود دولة فلسطين هي حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وينبغي أن تصل قوات دولية لضمان هذه الحدود في أقرب وقت قبل التوقيع النهائي .

سادسا ـ دولة فلسطين القادمة يجب أن تكون حرة دون قيود اقتصادية تحتكر لصالح إسرائيل السيطرة على الواردات والإشراف على الصادرات، وتربط أسعار السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية.

سابعا ـ حدود دولة فلسطين مع البلدان العربية المجاورة يجب أن تكون مفتوحة وأن تكون السيطرة على المعابر لقوات الحدود ولرجال الجوازات الفلسطينية.

ثامنا ـ لا يمكن تأجيل البت في أي من هذه القضايا إلا في الحالات التي توكل فيها مسؤولية فترة انتقالية معينة إلى قوات دولية معلومة الاختصاص والمهمات الإجرائية وفترة الصلاحية، من شأنها أن تحافظ ميدانيا على الوضع لمنع التصرف بالإرادة المنفردة.

تاسعا ـ على إسرائيل أن تتوقف عن استغلال حاجة العمال الفلسطينيين للعمل فتساومهم عن طريق ضباط مخابراتها لتجنيدهم مقابل رغيف الخبز. إن إسرائيل انتفعت من اليد العاملة الفلسطينية أضعاف أضعاف انتفاع العامل الفلسطيني بالأجر الذي يتقاضاه سيما أن إسرائيل تعود لاسترداد الأجور عن طريق بيع بضائعها في السوق المحتكرة لها بحكم الواقع. وينبغي تضمين التسوية شرطا يقضي بالاحتكام إلى مكتب مؤلف من مراقبي عمل دوليين ورجال حقوق الإنسان لتلقي الشكاوي في هذا الصدد.

عاشرا ـ إن أول إجراء مبدئي مطلوب هو رقابة هيئة دولية مناسبة على الطريق الآمن الجنوبي والشمالي وتيسير التنقل بين الضفة والقطاع على نحو يحقق وحدة الإقليم التي لا يعود للتسوية أي معنى بدونها.

هذه هي الحدود الدنيا للحد الأدنى لما يمكن أن يتجرعه ـ على مضض ـ الإنسان الفلسطيني الواقعي، المعتدل، الذي تطعم بطعم البراجماتية. ناهيك عن الفلسطينيين الآخرين. فهل تكون تسوية؟